Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

قياس اثار السياسة التجارية على متغيرات المربع السحري لكالدور في الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990-2019

Measuring the effects of trade policy on the variables of the magic square of kaldor in the Iraqi economy during the period 1990-2019

أ .د .مايح شبيب الشمري Mayihsh.alshamre@uokufa.edu.iq
الباحث علي حمزة جياد alih.alhajame@uokufa.edu.iq
جامعة الكوفة ... كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

تُعَدُّ السياسات التجارية أحد المكونات الرئيسة لإطار السياسات الاقتصادية الكلية، التي يتم من خلالها رسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدد المسار الاقتصادي للدولة، وتمارس هذه السياسات دورا مهما في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال التأثير على أداء الاقتصاد الكلي، هذا التأثير الذي ينساب عن طريق مجموعة من الاليات ليصل إلى الأهداف التي تسعى لتحقيقها هذه البلدان وأهم هذه الأهداف هو الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي بزيادة تفوق معدل النمو السكاني مع المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق وضع جيد لميزان مدفوعات البلد تجاه العالم الخارجي فضلاً عن المحافظة على معدل متدني للقوى العاملة المتعطلة، هذه الأهداف الذي اختصرها نيكولاس كالدور من خلال فكرة مربعه السحري .

لذلك حاولت هذه الدراسة تقييم وقياس أثر السياسات التجارية على متغيرات مربع كالدور في الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990-2019 باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي لبيان أثر السياسات التجارية والية التمثيل البياني الذي اقترحته الاكاديمية الفرنسية (فيرساي) لتقييم اهداف المربع المذكور انطلاقاً من **فرضية** مفادها (**ان تقييم الواقع الفعلي لأهداف مربع كالدور في العراق يبتعد كثيراً لاسيما لبعض اهدافه عن الحالة المثلى للمربع المذكور فضلاً عن ان قياس أثر السياسات التجارية على اهداف المربع لم يكن ايجابياً بالشكل الذي يرتقي بتحقيق تلك الأهداف**) .

ولتحقق هذه الفرضية فقد تم تقسيم هيكل الدراسة إلى ثلاثة مباحث، تناول الاول التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة، اما الثاني فقد تناول تحليل واقع السياسات التجارية في الاقتصاد

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

العراقي واما الثالث فتناول قياس أثر السياسات التجارية على متغيرات مربع كالدور في الاقتصاد العراقي وتحليل النتائج.

وجاءت نتائج الدراسة مؤكد للفرضية الموضوعة اذ اثبتت عدم فاعلية السياسات التجارية المدروسة في التصدي للازمات، فيما **اوصت الدراسة** بضرورة أن يتم التنسيق بين السياسات الاقتصادية في تنويع مصادر الدخل وإيجاد هذه المصادر ولا سيما الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل معالجة الاختلالات الهيكلية وبناء قاعدة استثمارية رصينة تدعم القطاعات الانتاجية وترفع من آليات انتقال أثار السياسات التجارية لتحسين وضع مؤشرات الاقتصاد الكلي.

المقدمة:

تحتل السياسات التجارية موقع غاية في الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر فهي تتمثل في مجموعة الوسائل والإجراءات والتدابير التي تحكم وتنظم نشاط الدولة والتي تهدف الحكومات من خلال اتخاذها إلى النهوض بمسيرة الحياة الاقتصادية وتطويرها وتحقيق الرفاهية للمجتمع ، ومن ضمن الأهداف المهمة للسياسات التجارية، والتي ركزت عليها الحكومات هي الوصول إلى ما يسمى بالمربع السحري الذي تم تصميمه من قبل الاقتصادي الإنجليزي نيكولاس كالدور وسمي بالمربع السحري لوجود اربعة متغيرات مهمة متمثلة بمعدل التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي والتوازن الخارجي ويحدد حالات تحققها على مستوى الأمثلية؛ وهذه المتغيرات تمثل مؤشرات نسبية بين الدول حيث انها تعبر عن الرفاهية التي يتمتع بها المجتمع وتوضح المشهد العام لوضعية التنمية للبلد المعني بالدراسة ، لذا بدأت الحكومات تتنافس فيما بينها من اجل تحقيق تلك الاهداف للوصول إلى معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وتخفيض معدلات البطالة من خلال العمل على تحقيق التوظيف الكامل وكبح جماح التضخم للرفع من القدرة الشرائية للمواطنين وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وعلى الرغم من ان تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور ليس بالعملية السهلة، لكن توجب على الحكومات ان تحاول قدر الامكان لتحقيقها والوصول إلى اقصى حد ممكن من الاداء الذي يحسن ويطور الاقتصاد من خلال الادوات التي تمتلكها ومن ضمن تلك الادوات المهمة هي الادوات الاساسية لبعض السياسات الاقتصادية التي ستتناولها دراستنا هذه وهي السياسات المالية والسياسات النقدية والسياسات التجارية.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

أهمية البحث:

بما أن مربع كالدور يتضمن مجموعة اهداف اساسية وهي (معدل بطالة منخفض ، ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج مرتفعة ، ومعدل نمو اقتصادي مرتفع ، معدل تضخم منخفض) فإن أهمية البحث تتجلى بتقييم الواقع الفعلي للاقتصاد العراقي في مدى تحقق الاهداف المذكورة ، ناهيك عن أهمية معرفة قياس أثر السياسات التجارية على اهداف مربع كالدور وكل ما سبق من مهام البحث المذكورة ذات اهمية كبيرة للاطلاع بشكل علمي وتفصيلي على مدى تحقق الاهداف الرئيسة للاقتصاد العراقي ناهيك عن معرفة مدى أثر السياسات التجارية على تلك الاهداف ، ومن شأن ذلك أن يساعد المهتمين في القرار الاقتصادي العراقي من تحديد نقاط القوة والضعف في الهيكل الاقتصادي ومن ثم وضع السياسة الاقتصادية الملائمة من أجل الارتقاء بالاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

يتميز الاقتصاد العراقي بالطبيعة الريعية، وضعف قطاعاته الاقتصادية الحقيقية، مّما يُظهر الاختلال الكبير في بنية هذا الاقتصاد. وعدم اتخاذ الحكومات العراقية المتعاقبة الاجراءات والخطوات المناسبة في مجال استثمار الريع النفطي كدفعة قوية في تنويع الاقتصاد العراقي، لضمان حقوق الجيل الحالي والأجيال المقبلة. لذلك تتجسد المشكلة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما هو تقييم واقع مؤشرات الاقتصاد العراقي على الاهداف المثلى لمربع كالدور وهي (معدلات نمو مقبولة ومعدل تضخم وبطالة منخفضين ونسبة رصيد مرتفع لميزان المدفوعات بالنسبة إلى الناتج المحلي).
- ما هو أثر السياسات التجارية على تحقق اهداف مربع كالدور المذكورة.

فرضية البحث:

تعد الفرضية العلمية الجواب المتوقع لتساؤلات البحث وعليه يمكن أن نلخص فرضية البحث بالآتي:

- ان تقييم الواقع الفعلي لأهداف مربع كالدور في العراق يبتعد كثيراً لاسيما لبعض اهدافه عن الحالة المثلى للمربع المذكور.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

- إن قياس أثر السياسات التجارية على اهداف مربع كالدور لم يكن ايجابياً بالشكل الذي يرتقي بتحقيق تلك الاهداف.

هدف البحث:

يهدف البحث بشكل عام إلى تقييم وقياس مدى تحقق اهداف مربع كالدور وما هو أَثر السياسات التجارية في تحقيق تلك الاهداف، ويمكن تحديد الاهداف بشكل تفصيلي وكالاتي:

- استعراض الاسس النظرية للسياسات التجارية ومربع كالدور.
- تحليل واقع السياسات التجارية في العراق للمدة 1990-2019.
- قياس أثر السياسات التجارية على أهداف مربع كالدور في العراق.

المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

1- مفهوم السياسة التجارية.

عرفها كتاب الاقتصاد(International Economics Theory and Policy) الذي يعد من عماد كتب الاقتصاد في موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية قائلاً " هي مجموع الإجراءات التي تباشرها الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الأخرى، شاملة لكل من التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار، بقصد تحقيق أهداف معينه تتفق مع باقي أهداف السياسات الاقتصادية والسياسة العامة للمجتمع"[1]

وتعد السياسة التجارية أحد اجزاء السياسة الاقتصادية إذ تقوم الدولة من خلال الإجراءات المتبعة على صعيد التجارة الخارجية لتحقيق عدة غايات تتجسد بتطوير العلاقات الدولية مع البلدان الاخرى وحماية الاقتصاد الوطني ودعم التطور للبلد من خلال مساهمة التجارة الخارجية في عملية التنمية والنمو الاقتصادي والعمل على إيجاد التوازن في ميزان المدفوعات[2]. وتحتل سياسة التجارة الخارجية مكانه بارزة في السياسة الاقتصادية على الصعيد المحلي والعالمي، فعلى صعيد الدولة قد تؤثر هذه السياسة على برامج التنمية والنمو الاقتصادي، وعلى الصعيد العالمي فإن هذه السياسة تحدد طبيعة الوضع الذي يمكن أن يشغله البلد في تقسيم العمل الدولي والسوق العالمية أي المكانة التي يحتلها البلد على الساحة الدولية[3]،

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ونتيجة لتطورات الاقتصاد الدولي برزت اتجاهات جديدة مميزة في مجال السياسة التجارية يمكن تسميتها عموماً بالاتجاهات الواقعية، هذه الاتجاهات تتمثل في اختيار السياسة التجارية على وفق الظروف الاقتصادية أو المرحلة التي يمر بها البلد دون التقيد مسبقاً بأية نظرات قومية أو بأية فلسفات دولية، وعلى ذلك فقد يستلزم الأمر تقيداً شديداً في بعض الظروف أو في خلال مرحلة من المراحل وربما تحريرها إلى ابعد الحدود في ظروف أخرى واتجاه ثانٍ ينادي بأن أفضل وضع للبلد المتخلف الذي يسعى إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي هو الاتجاه إلى تحرير التبادل التجاري وتوسيع دائرته تدريجياً مع البلدان المختلفة فقط بحجة أن التجارة مع البلدان المتقدمة تسبب في زيادة فجوة التخلف الاقتصادي. أما الاتجاه الثالث فينادي بأن مصلحة البلدان المتخلفة تتمثل في التمسك بما أسموه استراتيجية التوجه إلى الداخل ويقصدون بذلك اتباع سياسات إنمائية تجارية هادفة إلى الاعتماد على الذات بقدر الإمكان وذلك كبديل للتوجه إلى الخارج ومحاولة الاعتماد على التجارة الدولية والمعونات التي تقدمها البلدان المتقدمة بشروط ليست في صالحها بالطبع فأن مثل هذه الاستراتيجية الإنمائية تسبب في مزيد من القيود على التجارة الدولية[4].

ومن خلال هذا العرض لمفهوم السياسة التجارية يمكننا التوصل إلى مفهوم للسياسة التجارية على انها (الإجراءات والتنظيمات المتخذة من قبل الدولة والمتمثلة بأخذ صورة عالية الدقة للوضع الاقتصادي في البلد وواقع تجارته الخارجية ووضع سياسة ملائمة لهذا الواقع للتوصل إلى أهداف التجارة الخارجية وإعطاء دور كبير لقطاع التجارة للمساهمة في تنمية اقتصاد البلد). [5]

2- مربع كالدور السحري

ان تقييم الأداء الكلي لأي اقتصاد انما يعكس مدى تحقيق السياسات التي تضعها وتنفذها الحكومات للأهداف الاقتصادية الرئيسة والتي يمكن اختصارها بهدف رئيس واحد الا وهو رفع المستوى المعيشي للمواطن، ان الوصول لهذه الغاية يتم من خلال تقييم جودة المؤسسات في تحقيق هذه الأهداف لذلك كانت هنالك العديد من المحاولات لوضع مؤشر او مجموعة مؤشرات تعكس ذلك، على الرغم من صعوبة الامر بسبب تداخل السياسات الاقتصادية واختلاف أهدافها فعلى الرغم من دعم بعض الأهداف للأخر الا ان هنالك اهداف تحقيقها يتقاطع مع تحقيق أخرى مثل زيادة مستوى النمو الاقتصادي وتحقيق معدل تضخم متدني[6] .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ومن هذه المؤشرات موضوع دراستنا الذي يتعلق بالمربع السحري لكالدور يعد المربع أحد الطرق المستخدمة لتقييم الأداء الكلي للاقتصاد في أي بلد وقد ظهرت فكرته لأول مرة في مقالة لنيكولاس كالدور نشرها عام 1971 بعنوان (Conflicts in National Economic Objectives) ويتم من خلال هذا المربع جمع أربع متغيرات اقتصادية هي (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات) في مخطط واحد مقسم إلى أربعة أجزاء مع مرور المحاور الرأسية والأفقية عبر نقطة الوسط إذ تم تصميم الأجزاء الأربعة بطريقة تسمح للمحاور بالتوافق مع المتغيرات الاقتصادية المذكورة أعلاه. في الجزء العلوي من المحور الرأسي يوجد متغير النمو الاقتصادي، بينما يقع التضخم في الجزء السفلي من نفس المحور. يقع متغير رصيد المدفوعات على يمين المحور الأفقي، ومتغير البطالة على اليسار. يشكل تحديد القيم العددية لمتغيرات كل محور وربطها ببعضها البعض رباعي الزوايا يتم من خلاله مقارنة أداء الاقتصاد الكلي لبلد خلال فترة زمنية معينة.

المبحث الثاني:

تحليل واقع السياسة التجارية في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2019

تحظى التجارة الخارجية بشقيها الاستيرادي والتصديري في العراق بأهمية خاصة جدا ترتبط بعصب الحياة للعراقيين، إذ تتمثل أهمية التصدير لتشكيل النفط الجزء الأكبر منه هذا القطاع الذي يوفر أكثر من 90 % من الموارد المالية التي تسير عجلة الحياة الاقتصادية في البلد، من جانب اخر فأن قطاع الاستيراد الذي يوفر جل احتياجات البلد من سلع أولية واساسية ورأسمالية نتيجة اعتماد البلد بشكل شبه كامل على السلع المستوردة لا يقل شأنا عن جانب الاستيرادات فهو الاخر يحتل مكانة كبيرة يجب اخذها بنظر الاعتبار عند رسم السياسة التجارية للبلد. (7)

اتسمت التجارة الخارجية العراقية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي بالرتابة والجمود نتيجة لمجموعة من العوامل أهمها السياسية فبعد ان نفض العراق غبار حربه مع إيران التي اعاقت الحركة التجارية للبلد طيلة عقد الثمانينات بدأت مرحلة جديدة من العزلة الدولية والعقوبات الاقتصادية التي جعلت من التجارة الخارجية قطاعا عديم التأثير في بنية الاقتصاد وتطوره فبدلاً من ان يقود هذا القطاع بقية القطاعات الأخرى ويطورها صار تابعاً لها ويخدمها،

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

هذا التراجع اثبتته الحقائق الرقمية اذ وصلت فجوة الموارد قبل توقيع العراق لمذكرة التفاهم الاممية الى الصفر عندما بلغت نسبة الاستيرادات والصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (1%) فقط، هذا الامر الذي يخلو من المنطق الاقتصادي السليم كان حقيقه لا يمكن نكرانها انتجته العقوبات والقرارات السياسية الخاطئة من ناحية ومن ناحية أخرى كان ما ينشر من بيانات لا يمثل كل الحقيقة بل جزءاً منها فقط ،إذ كان ما يظهر للعلن فقط ما يتوافق مع الموقف السياسي للسلطة آنذاك، بعد توقيع مذكرة التفاهم تحسنت المؤشرات التجارية بعض الشيء وازدادت نسبة مساهمة الاستيرادات والصادرات في الناتج بعد قبول استيراد العراق لاحتياجاته الأساسية وتصدير ما يقابل قيمة ذلك من النفط ، على الرغم من هذا التحسن النسبي بقيت هيكلية السياسة التجارية دون تغيير كبير من حيث التركز السلعي والجغرافي للاستيراد والتصدير حتى تغيير النظام السياسي في 2003 .[8]

بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 خُطط للعراق ان تكون طبيعة نظامه الاقتصادي حرا يتبع اليات نظام السوق يكون القطاع الخاص فيه هو القائد بعدما كانت الدولة تحتكر فيه التجارة الخارجية عبر القطاع العام وتسيطر على كل مفاصلها، هذا التحول الجوهري انعكس على طبيعة السياسة التجارية المتبعة مما حول نوعها الى سياسة الحرية بعدما كانت حمائية بالشكل العام، لكن هذا التحول الذي تجاوز الأسس المنطقية لانتقال النظام الاقتصادي لم يأخذ بنظر الاعتبار الاختلالات الهيكلية التي تعتري بنية الاقتصاد منذ عقود ولم يراعِ طبيعة قطاعات الاقتصاد الأخرى وقدرتها الاستيعابية،[9] ففتحت أبواب الاستيراد على مصراعيها بعد تشريع قانون (45 لعام 2004) من قبل الحاكم المدني في العراق آنذاك بول برايمر والذي حدد ضريبة جمركية واحدة فقط على الاستيراد وهي ضريبة إعادة الاعمار لا تتجاوز 5% مستثنيا العديد من السلع والخدمات الأساسية منها .[10]

انفتاح السوق العراقية على العالم الخارجي بهذه الطريقة أل الى عملية اغراق شملت جميع السلع ، وانعدمت الرقابة والسيطرة النوعية وغابت البيانات الإحصائية الدقيقة عن المؤشرات الاقتصادية الكلية،[11] الامر الذي أدى الى فوضى تجارية انعكست على قطاعات الاقتصاد الأخرى فهمشت نسبة مساهمتها في الناتج وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة فالأول لم يكن ايراده يسد رمق العيش بالنسبة للفلاحين وعوائلهم وخاصة بعد تضخم مرتبات الموظفين في القطاع العام مقارنة مع دخل الفلاح الذي فضل التوجه نحو الوظيفة الحكومية وخاصة في قوى الامن من ناحية ومن ناحية اخرى غياب الخطط والقيادات الكفؤة التي تقود هذا القطاع بما

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يضمن تعزيز نسبة مساهمته في الناتج، وفيما يتعلق بقطاع الصناعة لم تتمكن المصانع الصمود امام منافسة السلع المستوردة التي غزت الأسواق العراقية من جانب ومن جانب اخر طريقة ادارتها البدائية وأدواتها التي تعود الى عقود خلت لم تتمكن من دفع مرتبات عامليها فخسرت اغلبها واغلقت فيما بقيت أخرى رغم خسائرها تمول من ميزانية الدولة بدون ان تنتج .

ان انخفاض مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة عوضه ارتفاع الطاقة الإنتاجية والتصديرية للقطاع النفطي مما ولد فائضاً ظاهريا حسابيا في الميزان التجاري للبلد لكن الحقيقة ان الميزان التجاري يعاني من عجزاً حقيقياً، هذه الفوائض النفطية ولدت اثراً سلبياً من الناحية الاقتصادية لأنها دعمت عملية تزايد الانفاق الحكومي الامر الذي قابله ارتفاع قيمة العملة المحلية فتحققت الأسباب الرئيسة التي من شأنها اضعاف القدرة التنافسية للسلع المحلية التي لم تصمد في منافسة البضائع الأجنبية في السوق المحلية فما بالك ان تحتل مكانا في الاسواق الخارجية .

ان السياسة التجارية في العراق طوال المدة التي أعقبت تغيير النظام السياسي إذا ما ارُيد تلخيصها فهي لا تتعدى مستوى الاملاءات والشروط التي وضعتها المنظمات والمؤسسات الدولية والتي أعقبت سياسة الباب المفتوح على مصراعيه دون أدنى مستوى من الحماية التي أوصلت الحال الى ما ال اليه من تدني معظم المؤشرات الكلية. [12]

وللوقوف على واقع السياسة التجارية في الاقتصاد العراقي سنتناول بعض المؤشرات العامة الاتية:

1- الميزان التجاري Trade Balance:

من خلال بيانات الجدول (1) نلاحظ ان الميزان التجاري للبلد شكل فائضا طفيفا في عام 1990 نتيجة خروج البلد من دوامة الحرب العراقية الإيرانية التي كان الميزان يشكل عجزا طوال مدتها وبدأت القطاعات الاقتصادية تحاول النهوض ولكن قيام السلطة آنذاك بغزو الكويت وما ترتب عليها من فرض العقوبات الاقتصادية من قبل مجلس الامن على العراق استمرت لمدة 13 عام بلغت اشدها خلال السنوات الخمس الأولى والتي عادت الامر الى ما هو عليه قبل عام 1990 ليعود الميزان ويشكل عجزا اذا بلغت قيمة الصادرات في العام 1993 ما يقارب 243 مليون دينار فقط اما استيراداته فقد بلغت مليار ونصف دينار فقط ليشكل الميزان عجزا بحوالي 1.246 مليار دينار للعام المذكور ، ثم حصل انفراج طفيف في الازمة بعد اتفاق الامن مقابل الغذاء ليبدأ الميزان التجاري يشكل فائض متصاعد بشكل تدريجي بعد عام 1997 اذا ارتفعت

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

قيمة الصادرات من (9636.5) مليار دينار عام 1997 الى (28950) مليار دينار عام 2002 العام الذي حقق الميزان التجاري فيه فائضا بمقدار (8770.002) مليار دينار ، وبعد تغير النظام السياسي في نيسان 2003 ورفع القيود التجارية بشكل كامل عن العراق تمكن البلد من بلوغ مستويات عالية من الصادرات نتيجة تزايد الاهتمام بالتصدير النفطي فوصلت قيمة الصادرات إلى (79028.56) و(113151.8) مليار دينار لعامي 2008 و 2012 على التوالي ووصل مقدار الفائض المتحقق في الميزان للعام 2012 الى حوالي (39171.54) مليار دينار، ولكن تلازم الازمات التي تعرض لها البلد في النصف الثاني من العام 2014 والتي تمثلت بانخفاض غير مسبوق في اسعار النفط واحتلال العصابات الاجرامية لثلث مناطق البلد وخاصة ان هذه المناطق تعتبر ذات وفرة نفطية مما أدى الى انخفاض قيمة الصادرات التي بلغت (67192.48) مليار دينار في عام 2015 وحقق الميزان لنفس العام عجزا بمقدار (1096.98) مليار دينار ، ثم بدا يتعافى الميزان بشكل تدريجي ويسجل فوائض للأعوام 2016-2019 ليبلغ اعلى فائض لهذه المدة حوالي (49108.81) مليار دينار لعام 2018 .

عند النظر للشكل (1) الذي يوضح تطور الميزان التجاري للعراق نجد انه سجل سنوات عجز متعددة خلال مدة الدراسة بلغت 7 سنوات من أصل 30 سنة مدروسة وهي السنوات التي شهدت ظروف الحرب مع قوى الارهاب والعقوبات الاقتصادية بعد غزو الكويت اما باقي السنوات فقد سجل الميزان فائضا، الا ان هذا الامر لا يعكس تنوع الاقتصاد العراقي وانما يعكس حقيقة هامة وهي ان اقتصادنا احادي الجانب تشكل الصادرات النفطية نسب كبيرة جدا من قيمة الصادرات الكلية. ولو تم احتساب الميزان التجاري بدون الصادرات النفطية لكان العجز مهيمن على الميزان على طول مدة الدراسة، وهذا الامر يضعف موقف التصدير والمصدرين في صياغة السياسات الاقتصادية العامة او الاعتراض على القرارات والممارسات التي تؤثر على التصدير.

Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics

السنوات	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري	الانكشاف الاقتصادي	التبعية الاقتصادية
1990	**4.306**	**4.1552**	**0.1508**	**15.12901**	**7.429685**
1991	**0.548**	**1.0626**	**(0.5146)**	**3.793932**	**2.503062**
1992	**0.671**	**1.542**	**(0.871)**	**1.922509**	**1.339588**
1993	**0.243**	**1.51**	**(1.267)**	**0.545002**	**0.469454**
1994	**0.589**	**1.0626**	**(0.4736)**	**0.099594**	**0.064077**
1995	**0.36**	**1.047**	**(0.687)**	**0.021014**	**0.015637**
1996	**0.596**	**1.1534**	**(0.5574)**	**0.02691**	**0.017742**
1997	**9636.5**	**6390.613**	**3245.887**	**106.1881**	**42.34118**
1998	**13340.9**	**9306.901**	**4033.999**	**132.2434**	**54.34417**
1999	**26756.1**	**20912.67**	**5843.433**	**138.3146**	**60.67973**
2000	**38013.67**	**24922.48**	**13091.19**	**125.3366**	**49.63282**
2001	**26967.42**	**25411.3**	**1556.123**	**126.7803**	**61.50686**
2002	**28950**	**20180**	**8770.002**	**119.7623**	**49.192**
2003	**22897.25**	**22734.26**	**162.9946**	**154.2345**	**76.8418**
2004	**29956.1**	**3405.97**	**26550.13**	**62.669**	**6.39794**
2005	**39963.95**	**45145.71**	**(5181.76)**	**115.7425**	**61.3946**
2006	**48780.4**	**36914.71**	**11865.69**	**89.65054**	**38.6185**
2007	**51158.04**	**31422.75**	**19735.29**	**74.09286**	**28.1930**
2008	**79028.56**	**48249.77**	**30778.79**	**81.05555**	**30.7272**
2009	**51473.57**	**51326.15**	**147.424**	**78.68738**	**39.2872**
2010	**63880.72**	**55232.66**	**8648.061**	**73.49748**	**34.0806**
2011	**96531.32**	**60316.54**	**36214.78**	**72.17133**	**27.7538**
2012	**113151.8**	**73980.25**	**39171.54**	**73.60869**	**29.1002**
2013	**108514.5**	**75910.92**	**32603.57**	**67.41002**	**27.7464**
2014	**103714.5**	**80008.36**	**23706.18**	**68.98249**	**30.0407**
2015	**67192.48**	**68289.46**	**(1096.98)**	**69.59177**	**35.0776**
2016	**55352.47**	**52145.11**	**3207.357**	**54.58832**	**26.4798**
2017	**75180.29**	**57333.5**	**17846.79**	**58.70654**	**25.4000**
2018	**103632**	**54523.2**	**49108.81**	**62.99386**	**21.7168**
2019	**97902**	**69765.6**	**28136.4**	**63.77203**	**26.5352**

جدول (1) مؤشرات السياسة التجارية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2019) (مليار دينار)

المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية لسلسلة زمنية مختلفة.

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لسلسلة زمنية مختلفة.

- الأرقام بين الاقواس سالبة.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

شكل (1): عجز وفائض الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990-2019

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

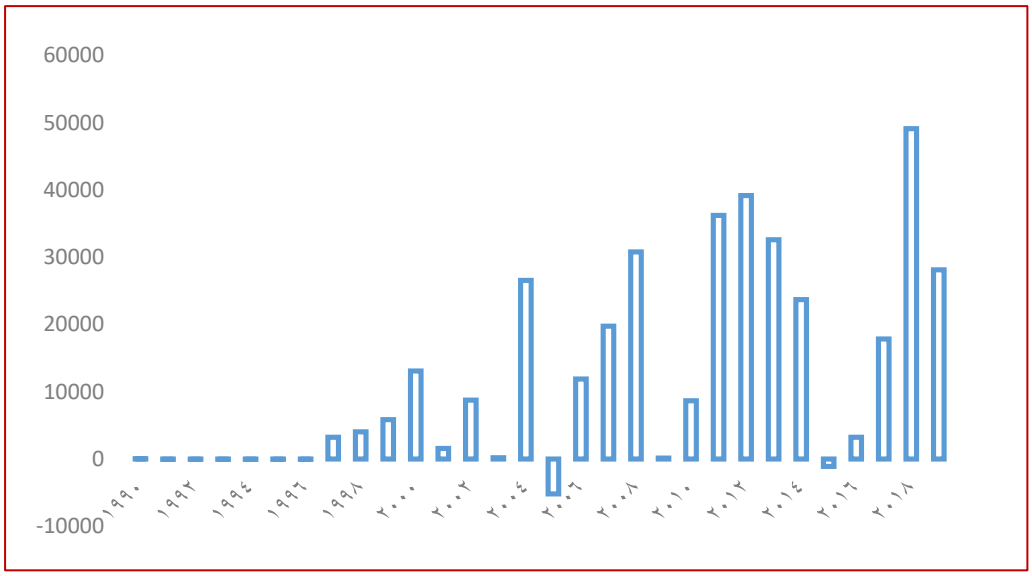

2-2: درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج economic exposure:

يعتبر مؤشر الانكشاف الاقتصادي والذي يعبر عن النسبة المئوية لحجم التجارة الى الناتج المحلي الإجمالي للبلد،[13] أحد اهم المؤشرات التي تقدم فكرة عن قوة الاقتصاد واستقراره لذلك عندما تكون الصادرات عالية ومتنوعة وتتمتع بميزة تنافسية ، تنخفض قيمة الانكشاف الاقتصادي للبلد على الخارج .وبالمثل يكشف مؤشر الانكشاف الاقتصادي عن مدى التشوهات في إنتاج السلع والخدمات محليًا وخارجيًا من خلال الصادرات والاستيرادات ، وكذلك درجة التبعية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية.[14] ويمكن التعبير عن هذا المؤشر رياضيا من خلال العلاقة الاتية :[15]

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{(\text{الصادرات} + \text{الاستيرادات})}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} * 100$$

وفيما يتعلق بهذا المؤشر في العراق خلال مدة الدراسة نلاحظ من خلال الجدول (1) السابق ان درجة الانكشاف الاقتصادي في عام (1990) بلغت (15.129%) ويعود سبب ذلك الى ارتفاع مساهمة الاستيرادات والصادرات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. ولكن هذه النسبة ما لبثت حتى بدأت تنخفض إلى (3.973%) في عام (1991) واستمرت عملية الانخفاض طيلة فترة العقوبات الاقتصادية وحتى عام (1996) . أما عام (1997) فقد تعافت الاستيرادات والصادرات وبذلك ارتفعت درجة الانكشاف إلى (106.188%) على أثر عقد مذكرة التفاهم

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

لترتفع على أثرها الصادرات النفطية. ومع استمرار معدلات الصادرات والاستيرادات للسنوات التي شهدت انفراج جزئي للازمة وبدأ البلد يجني ثمار هذه الاتفاقية ليسجل عام (1997) تزايد درجة الانكشاف الاقتصادي حيث بلغت (106.188%) واستمرت عملية التزايد حتى بلغت سنة 1999 حوالي (138.341%) لتشير إلى تحسن الصادرات والاستيرادات وانفتاح العراق بشكل أكبر تجاه التجارة الخارجية. أما الأعوام (2000-2002) شهدت تراجع في هذه الدرجة لتنخفض إلى (119.762%) في عام (2002).

أما المرحلة الثانية (2003-2019) والتي واكبت عملية تغيير النظام السياسي في البلد وحصول تقلبات سياسية وامنية متعددة فقد شهدت ارتفاع ملحوظ في قيمة المؤشر إذا شهد العام (2003) ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي إلى (154.234%) على الرغم من تراجع مستوى الصادرات إلى (22897.25) مليار دينار بسب التطورات التي رافقت عملية احتلال البلد من تخريب للبنى التحتية وانفلات الوضع الأمني. ويعزى سبب الارتفاع في هذه الدرجة إلى زيادة مستوى الاستيرادات بسبب رفع القيود التجارية التي كانت مفروضة على البلد.

في حين شهدت السنوات اللاحقة تذبذبا بدرجة الانكشاف حتى عام (2008) لترتفع الدرجة إلى (81.055%) نتيجة ارتفاع مستوى الصادرات والاستيرادات. ولم تستمر عملية الارتفاع كثيراً اذا سلك المؤشر مسار متناقصا لتصل الدرجة عام (2016) الى ادنى مستوى لها منذ عام 2003 إلى (54.588%) ويعود سبب ذلك إلى قرار البنك المركزي المتعلق بتثبيت سعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة [16]. فضلاً عن الانخفاض العالمي في أسعار النفط ودخول البلد بحرب شرسة مع العصابات الإرهابية التي اجتاحت أراضيه والتي ما ان بدأ غبار هذه الظروف ينجلي بشكل تدريجي حتى بدأ مستوى المؤشر يرتفع تدريجيا ليصل عام 2019 الى حوالي (63.772 %) .

3-2: مستوى التبعية الاقتصادية economic dependency:

يعكس مستوى التبعية الاقتصادية مدى تأثر اقتصاد البلد بالقوى الخارجية التي تتمكن من خلال سيطرتها التجارية على البلد التابع وبالتالي الانتفاع بموارده بشكل أكبر من البلد نفسه،[17] ويوضح هذا المؤشر بشكل أوضح من مؤشر الانكشاف الاقتصادي مدى اعتمادية البلد على الخارج لأنه يحلل قيمة الاستيرادات بشكل منعزل عن قيمة الصادرات، ويمكن تحديده من خلال النسبة المئوية لناتج قسمة الاستيرادات الكلية للبلد على الناتج المحلي الإجمالي. [18]

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

وبغية تحليل واقع هذا المؤشر في الاقتصاد العراقي نلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) السابق نلاحظ ان المدة 1990-1996 شهدت انخفاض مستوى التبعية وهذا من الناحية المنطقية لقراءة المؤشر يعكس عدم تبعية الاقتصاد العراقي للخارج لكن الحقيقة ان سبب هذا التراجع في مستوى المؤشر يعود الى انخفاض مستوى الاستيرادات والانغلاق التجاري خلال الفترة المذكورة بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق آنذاك بعد غزوه للكويت وبعد الانفراج الذي حصل بالأزمة عقب مذكرة التفاهم التي سمحت للبلد بالاستيراد الجزئي مما أدى الى ارتفاع مستوى المؤشر في عام 1997 ليحقق ما نسبته (42.341 %) واستمر الارتفاع التدريجي حتى تغيير النظام في عام 2003 ليبدأ المؤشر يسجل معدلات غير مسبوقة على اثر فتح الحدود العراقية بوجه الاستيرادات الأجنبية حيث بلغ مستوى التبعية عام 2005 حوالي (61.394 %) ثم بدأ بعد ذلك المستوى ينخفض ليتراوح طيلة المدة (2006- 2019) ما بين 22 % و 40% وهذا ما يعكس ارتفاع مستوى تبعية الاقتصاد العراقي للخارج بشكل يهدد بناء الاقتصاد الحقيقي وتحقيق التنمية الشاملة التي تعزز عملية التنويع الاقتصادي من خلال النهوض بالقطاعات الإنتاجية التي تحقق الاكتفاء الذاتي على الأقل بالسلع الضرورية كالغذاء والدواء وما الى ذلك ، وهنا لابد من الإشارة الى انه المعدل الحقيقي لهذا المؤشر كان سيسجل معدلات اعلى بكثير من المذكورة لو تم استبعاد قيمة الإنتاج النفطي من الناتج المحلي الإجمالي اذا ان تراوح مستوى المؤشر بهذا المدى يعود لارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي المترتبة على ارتفاع قيمة مساهمة القطاع النفطي في تكوينه وبالتالي تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لقيم مرتفعة تقارب مستوى الاستيرادات مما جعل قيمة المؤشر تسجل هذه المستويات.

المبحث الثالث: تقدير وتحليل أثر السياسة التجارية على متغيرات مربع كالدور في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2019.

1- تقدير أثر التبعية الاقتصادية والانكشاف التجاري على البطالة

1-1: تقدير نموذج ARDL:

تقدير نموذج (ARDL) لمؤشر البطالة باستخدام الصيغة الخطية اذ أعطت افضل النتائج وكما في الجدول (3-27)، باعتبار ان (U) متغير تابع وان (ED، EPS) متغيرات مستقلة، وان فترات الابطاء المثلى هي (2،1،2) اعتماداً على قيم (Akaike) التي تعطي فترات الابطاء المحددة تلقائياً من قبل البرنامج، وتتضح القوة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

معامل التحديد (R^2= 0.937372)، اما قيمة (R^2) Adjusted R-squared فقد بلغت (0.915452)، بمعنى ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ما قيمته حوالي (92%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وان القيمة المتبقية (8%)تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في النموذج، كما و تتضح المعنوية الكلية للنموذج من خلال اختبار قيمة (F-statistic)، والتي كانت معنوية عند مستوى اقل من (1%) وبذلك فان النموذج معنوي اي نرفض فرضية العدم (H_O: B=0) ونقبل الفرض البديل (H_O: B≠ 0) .

2-1: اختبارات الانموذج المقدر

أ- **اختبار الحدود للتكامل المشترك (The Bound Test Approach to Counteraction):**

يتضح من خلال الجدول (2) عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (التبعية الاقتصادية والانكشاف التجاري) والمتغير التابع (البطالة)، وهذا ما تؤكده قيمة F-statisticوالتي تبلغ (3.121590) وهي أصغر من القيمة الجدولية عند المستويات الدنيا المقبولة وبذلك نقبل فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود تكامل مشترك ورفض الفرض البديل والذي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة.

ب- اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch- Godfrey Serial Correlation):

تبين نتائج الجدول (2) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي، وهذا ما تؤكده قيمتي F وProp-Chi-Square، اي ان النموذج غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، ولذا نقبل فرضية العدم التي تنص على انعدام وجود مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرض البديل الذي ينص على وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ت- اختبار ثبات تجانس التباين (Heteroscedasticity Test):

يستخدم هذا النموذج لغرض الكشف عن ثبات تجانس التباين عن طريق اختبار قيمتي F وProp -Square، حيث تشير نتائج الاختبار في الجدول (2) انعدام وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، لان قيم F و Prop-Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تدعي ثبات تجانس التباين.

ث- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

تم التعرف فيما اذا كانت البيانات تتوزع توزيعاً طبيعيا ام لا ويتضح من خلال بيانات الجدول (3-28) ان القيمة الاحتمالية والتي هي اكبر من (5%)، معنى ذلك ان البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

جدول (2) اختبارات النموذج المقدر لأثر التبعية الاقتصادية والانكشاف التجاري على البطالة

اختبار الحدود (Bound Test)

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.35	2.63	10%	3.121590	F-statistic
3.87	3.1	5%	2	k
4.38	3.55	2.5%		
5	4.13	1%		

اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

0.6171	Prob. F(2,18)	0.495825	F-statistic
0.4814	Prob. Chi-Square(2)	1.462021	Obs*R-squared

اختبار ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

0.7414	Prob. F(7,20)	0.609573	F-statistic
0.6693	Prob. Chi-Square(7)	4.923406	Obs*R-squared
0.8841	Prob. Chi-Square(7)	3.010185	Scaled explained SS

اختبار التوزيع الطبيعي

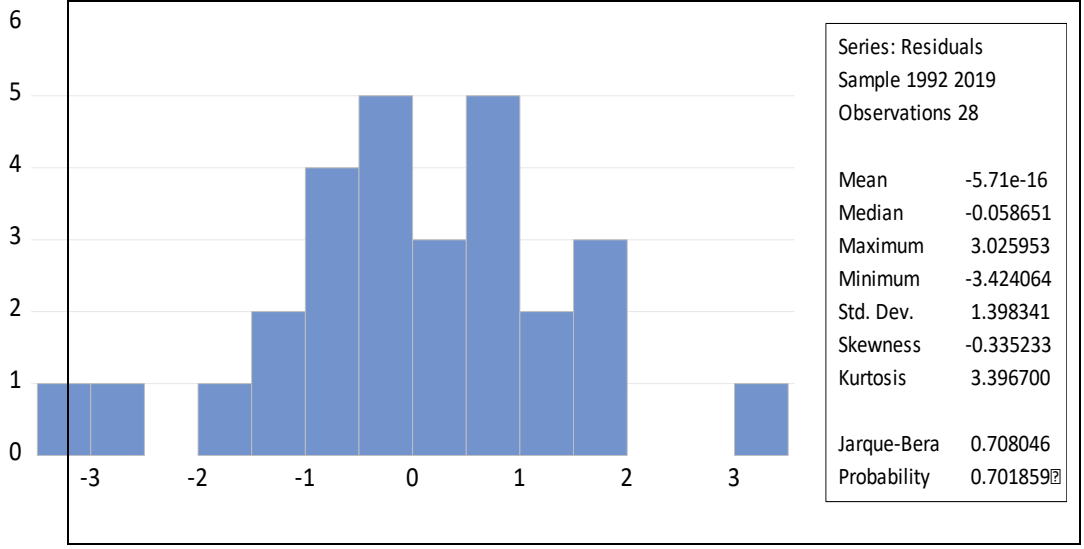

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews12**

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

3-1: تقدير العلاقات قصيرة وطويلة الاجل

أ- تقدير العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM):

تشير معلمة تصحيح الخطأ CointEq (-1) كانت نتيجتها سالبة اذ بلغت (-0.189560) وهي معنوية عند مستوى (1%) وهذا يبين وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات المدروسة في الامد القصير، كما تبين معلمة تصحيح الخطأ ان حوالي (18%) من الاختلال في الاجل القصير في التضخم في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنيه طويلة الاجل عندما يحدث اي تغير او صدمة في المتغيرات التفسيرية، وان المدة اللازمة للوصول الى التوازن في الاجل الطويل هي بحدود (5 ا شهر و 8 أيام)، ويتضح ان سرعة التكيف في النموذج مقبولة ، وبناء على ذلك يتم قبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنيه قصيرة الاجل ورفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه قصيرة الاجل بين المتغيرات المدروسة .

2- تقدير اثر التبعية الاقتصادية والانكشاف التجاري على التضخم

2-1: تقدير نموذج ARDL:

أعطت نتائج تقدير نموذج (ARDL) لمؤشر التضخم وفق الصيغة الخطية افضل النتائج وكما في الجدول (3-30)، باعتبار ان (INF) متغير تابع وان (ED، EPS) متغيرات مستقلة، وان فترات الابطاء المثلى هي (1،0،2) اعتماداً على قيم (Akaike) التي تعطي فترات الابطاء المحددة تلقائياً من قبل البرنامج، وتتضح القوة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة معامل التحديد (R^2= 0.603926)، اما قيمة Adjusted R-squared (R^2) فقد بلغت (0.513910)، بمعنى ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ما قيمته (51%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وان القيمة المتبقية (49 %) تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في النموذج، كما و تتضح المعنوية الكلية للنموذج من خلال اختبار قيمة (F-statistic)، والتي كانت معنوية عند مستوى اقل من (1%) وبذلك فان النموذج معنوي اي نرفض فرضية العدم (H_O: B=0) ونقبل الفرض البديل (H_O: B≠ 0).

2-2: اختبارات الانموذج المقدر

أ- اختبار الحدود للتكامل المشترك (The Bound Test Approach to Counteraction):

يتضح من خلال جدول (3)وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (التبعية الاقتصادية والانكشاف التجاري) والمتغير التابع (التضخم)، وهذا ما تؤكده قيمة F- statistic

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

والتي تبلغ (4.216219)وهي أكبر من القيمة الجدولية وفي جميع المستويات العليا والدنيا وعند مستوى معنوية (5%)، وبذلك نرفض فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل والذي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة.

ب- اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch- Godfrey Serial Correlation):

عند تدقيق النتائج اتضح خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي، وهذا ما تؤكده قيمتي F وProp-Chi-Square، اي ان النموذج غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، ولذا نقبل فرضية العدم التي تنص على انعدام وجود مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرض البديل الذي ينص على وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ت- اختبار ثبات تجانس التباين (Heteroscedasticity Test):

يستخدم هذا النموذج لغرض الكشف عن ثبات تجانس التباين عن طريق اختبار قيمتي F وProp -Square، حيث تشير نتائج الاختبار في جدول (3)انعدام وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، لان قيم F وProp-Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية (0.05%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تدعي ثبات تجانس التباين.

ث- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

تم التعرف فيما إذا كانت البيانات تتوزع توزيعاً طبيعيا ام لا ويتضح من خلال بيانات جدول (3) ان القيمة الاحتمالية والتي هي أكبر من (5%)، معنى ذلك ان البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

جدول (3) اختبارات النموذج المقدر لأثر التبعية الاقتصادية والانكشاف التجاري على التضخم

اختبار الحدود (Bound Test)

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.35	2.63	10%	4.216219	F-statistic
3.87	3.1	5%	2	k
4.38	3.55	2.5%		
5	4.13	1%		

Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics

اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

0.4847	Prob. F(2,20) 0.751186	F-statistic
0.3760	Prob. Chi-Square(2) 1.956362	Obs*R-squared

اختبار ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

0.3196	Prob. F(5,22) 1.251301	F-statistic
0.2873	Prob. Chi-Square(5) 6.199712	Obs*R-squared
0.0101	Prob. Chi-Square(5) 15.05153	Scaled explained SS

اختبار التوزيع الطبيعي

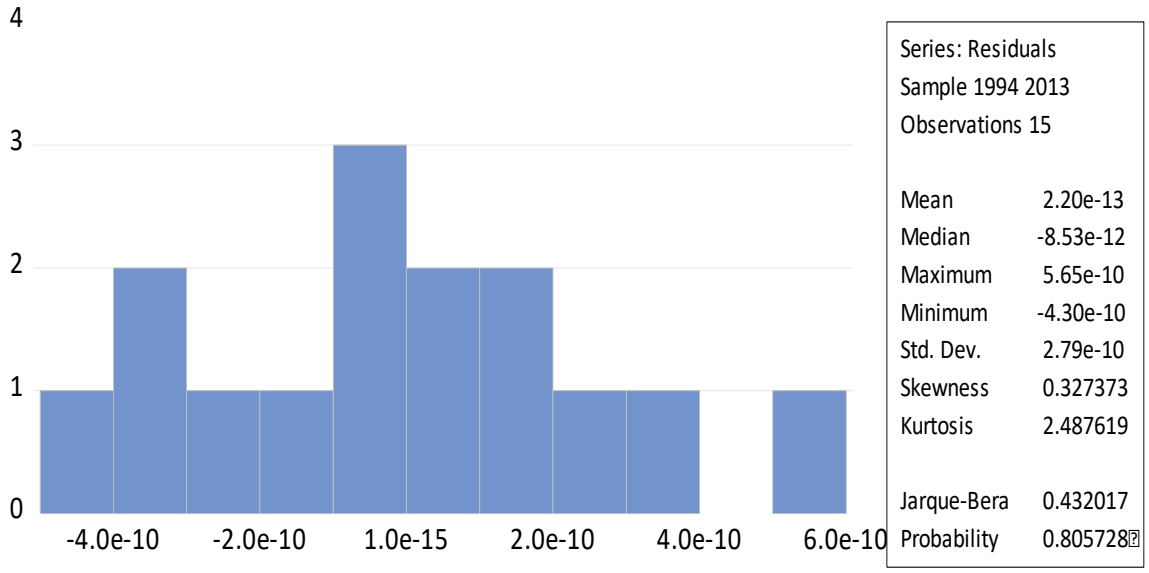

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews12**

3-2: تقدير العلاقات قصيرة وطويلة الاجل:

أ- تقدير العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM):

من خلال البيانات الواردة في جدول (4) تشير معلمة تصحيح الخطأ CointEq (-1) كانت نتيجتها سالبة اذ بلغت (-0.728592) وهي معنوية عند مستوى (1%) وهذا يبين وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات المدروسة في الامد القصير، كما تبين معلمة تصحيح الخطأ ان

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

حوالي (72%) من الاختلال في الاجل القصير في التضخم في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنيه طويلة الاجل عندما يحدث اي تغير او صدمة في المتغيرات التفسيرية، وان المدة اللازمة للوصول الى التوازن في الاجل الطويل هي بحدود (1 شهر و 11 يوما)، ويتضح ان سرعة التكيف في النموذج كبيرة ، وبناء على ذلك يتم قبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنيه قصيرة الاجل ورفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه قصيرة الاجل بين المتغيرات المدروسة.

ب- تقدير العلاقة طويلة الاجل وفق نموذج ARDL:

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، يتم الان قياس العلاقة طويلة الاجل وفق منهجية ARDL، فمن خلال بيانات جدول (4) نلاحظ ان أثر التبعية الاقتصادية على التضخم سالب ومعنوي من الناحية الاحصائية اذا بلغ Prop ما مقداره (0.0034)، اما الانكشاف التجاري فكان له تأثير معنوي على التضخم وسالب ايضاً اذ بلغ Prop بنسبة (0.0059) ومن خلال ما سبق يتم رفض فرضية العدم التي تدعي عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل وقبول الفرض البديل.

3- تقدير اثر التبعية الاقتصادية والانكشاف التجاري على نسبة رصيد ميزان المدفوعات الى الناتج .

3-1: تقدير نموذج ARDL:

أعطت الصيغة الخطية افضل نتائج التقدير لنموذج (ARDL) لمؤشر ميزان المدفوعات من الجدول (3-33)، باعتبار ان (BOP) متغير تابع وان (ED، EPS) متغيرات مستقلة، وان فترات الابطاء المثلى هي (1،0،0) اعتماداً على قيم (Akaike) التي تعطي فترات الابطاء المحددة تلقائياً من قبل البرنامج، وتتضح القوة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة معامل التحديد (R^2= 0.527745)، اما قيمة Adjusted R-squared (R^2) فقد بلغت (0.47107)، بمعنى ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ما قيمته (47%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وان القيمة المتبقية (53%)تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في النموذج، كما و تتضح المعنوية الكلية للنموذج من خلال اختبار قيمة (F-statistic)، والتي كانت معنوية عند مستوى اقل من (1%) وبذلك فان النموذج معنوي اي نرفض فرضية العدم (H_O: B=0) ونقبل الفرض البديل (H_O: B≠ 0).

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

2-3: اختبارات الانموذج المقدر:

أ- اختبار الحدود للتكامل المشترك (The Bound Test Approach to Counteraction):

يتضح من خلال الجدول (4) وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (التبعية الاقتصادية والانكشاف التجاري) والمتغير التابع (ميزان المدفوعات)، وهذا ما تؤكده قيمة F- statistic والتي تبلغ (10.78445)وهي أكبر من القيمة الجدولية وفي جميع المستويات العليا والدنيا وعند مستوى معنوية (1 %)، وبذلك نرفض فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل والذي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة.

اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch- Godfrey Serial Correlation):

لمعرفة خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي ومن خلال الاستعانة باختبار (**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**)، حيث تبين نتائج الجدول (4) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي، وهذا ما تؤكده قيمتي F وProp-Chi-Square، اي ان النموذج غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، ولذا نقبل فرضية العدم التي تنص على انعدام وجود مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرض البديل الذي ينص على وجود مشكلة الارتباط الذاتي .

اختبار ثبات تجانس التباين (Heteroscedasticity Test):

يستخدم هذا النموذج لغرض الكشف عن ثبات تجانس التباين عن طريق اختبار قيمتي F وProp -Square، حيث تشير نتائج الاختبار في الجدول (3-34) انعدام وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، لان قيم F وProp-Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية (0.05%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تدعي ثبات تجانس التباين.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

تم التعرف فيما اذا كانت البيانات تتوزع توزيعاً طبيعيا ام لا ويتضح من خلال بيانات الشكل (4) ان القيمة الاحتمالية والتي هي اكبر من (5%)، معنى ذلك ان البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

جدول (4) اختبارات النموذج المقدر اثر التبعية الاقتصادية والانكشاف التجاري على نسبة رصيد ميزان المدفوعات الى الناتج

Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics

اختبار الحدود (Bound Test)

Null Hypothesis: No levels relationship — F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.35	2.63	10%	10.78445	F-statistic
3.87	3.1	5%	2	k
4.38	3.55	2.5%		
5	4.13	1%		

اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

0.9912	Prob. F(2,23) 0.008829	F-statistic
0.9889	Prob. Chi-Square(2) 0.022248	Obs*R-squared

اختبار ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

0.1044	Prob. F(3,25) 4.279362	F-statistic
0.2010	Prob. Chi-Square(3) 9.839412	Obs*R-squared
0.2208	Prob. Chi-Square(3) 9.753595	Scaled explained SS

اختبار التوزيع الطبيعي

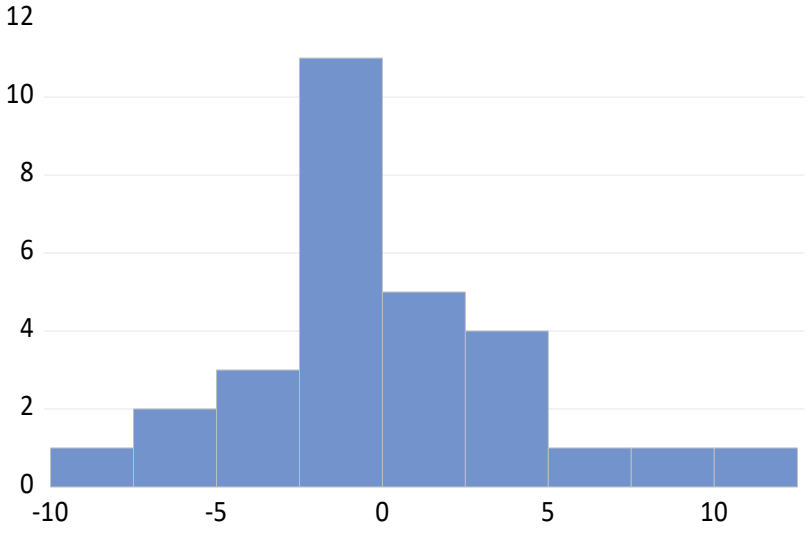

Series: Residuals
Sample 1991 2019
Observations 29

Mean	5.35e-15
Median	-0.681781
Maximum	10.14727
Minimum	-9.831651
Std. Dev.	4.222204
Skewness	0.220316
Kurtosis	3.667728
Jarque-Bera	0.773354
Probability	0.679310

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews12**

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

3-3: تقدير العلاقات قصيرة وطويلة الاجل

أ- تقدير العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM):

من خلال البيانات الواردة في جدول (5) تشير معلمة تصحيح الخطأ CointEq (-1) كانت نتيجتها سالبة اذ بلغت (0.452261-) وهي معنوية عند مستوى (1%) وهذا يبين وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات المدروسة في الامد القصير، كما تبين معلمة تصحيح الخطأ ان حوالي (45%) من الاختلال في الاجل القصير في التضخم في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنيه طويلة الاجل عندما يحدث اي تغير او صدمة في المتغيرات التفسيرية، وان المدة اللازمة للوصول الى التوازن في الاجل الطويل هي بحدود (شهران و 6 ايام)، ويتضح ان سرعة التكيف في النموذج كبيرة ، وبناء على ذلك يتم قبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنيه قصيرة الاجل ورفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه قصيرة الاجل بين المتغيرات المدروسة.

ب- تقدير العلاقة طويلة الاجل وفق نموذج ARDL:

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، يتم الان قياس العلاقة طويلة الاجل وفق منهجية ARDL، فمن خلال بيانات جدول (5) نلاحظ ان أثر التبعية الاقتصادية على ميزان المدفوعات سالب ومعنوي من الناحية الاحصائية اذا بلغ Prop ما مقداره (0.0298) ، اما الانكشاف التجاري فكان له تأثير موجب ومعنوي على ميزان المدفوعات اذ بلغ Prop بنسبة (0.0305) ومن خلال ما سبق يتم رفض فرضية العدم التي تدعي عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل وقبول الفرض البديل .

4- تقدير أثر التبعية الاقتصادية والانكشاف التجاري على معدل التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

4-1: تقدير نموذج ARDL:

أعطت نتائج تقدير نموذج (ARDL) لمؤشر معدل التغير في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي افضل نتائج كما في الجدول (3-36)، باعتبار ان (PGDP) متغير تابع وان (ED، EPS) متغيرات مستقلة، وان فترات الابطاء المثلى هي (0،2،2) اعتماداً على قيم (Akaike) التي تعطي فترات الابطاء المحددة تلقائياً من قبل البرنامج، وتتضح القوة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة معامل التحديد (R^2= 0.492595)، اما قيمة (R^2) Adjusted R-squared فقد

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

بلغت (0.347622)، بمعنى ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ما قيمته (34%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وان القيمة المتبقية (66%)تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في النموذج، كما و تتضح المعنوية الكلية للنموذج من خلال اختبار قيمة (F-statistic)، والتي كانت معنوية عند مستوى اقل من (1%) وبذلك فان النموذج معنوي اي نرفض فرضية العدم (H_O: B=0) ونقبل الفرض البديل (H_O: B≠ 0) .

2-4: اختبارات الانموذج المقدر.

أ- **اختبار الحدود للتكامل المشترك (The Bound Test Approach to Counteraction):**

يتضح من خلال الجدول (5) وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (التبعية الاقتصادية والانكشاف التجاري) والمتغير التابع (معدل التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، وهذا ما تؤكده قيمة F- statistic والتي تبلغ (11.71409)وهي أكبر من القيمة الجدولية وفي جميع المستويات العليا والدنيا وعند مستوى معنوية (1 %)، وبذلك نرفض فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل والذي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة.

اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch- Godfrey Serial Correlation):

يتضح من خلال نتائج الجدول (5) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي، وهذا ما تؤكده قيمتي F وProp-Chi-Square، اي ان النموذج غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، ولذا نقبل فرضية العدم التي تنص على انعدام وجود مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرض البديل الذي ينص على وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

اختبار ثبات تجانس التباين (Heteroscedasticity Test):

يستخدم هذا النموذج لغرض الكشف عن ثبات تجانس التباين عن طريق اختبار قيمتي F وProp -Square، حيث تشير نتائج الاختبار في الجدول (5) انعدام وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، لان قيم F وProp-Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية (0.05%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تدعي ثبات تجانس التباين

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

تم التعرف فيما اذا كانت البيانات تتوزع توزيعاً طبيعيا ام لا ويتضح من خلال بيانات الشكل (5) ان القيمة الاحتمالية والتي هي اكبر من (5%)، معنى ذلك ان البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics

جدول (5) اختبارات النموذج المقدر لأثر التبعية الاقتصادية والانكشاف التجاري على معدل التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

اختبار الحدود (Bound Test)

Null Hypothesis: No levels relationship — F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.35	2.63	10%	11.71409	F-statistic
3.87	3.1	5%	2	k
4.38	3.55	2.5%		
5	4.13	1%		

اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

0.0802	Prob. F(2,19)	7.869050	F-statistic
0.1018	Prob. Chi-Square(2)	12.68540	Obs*R-squared

اختبار ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

0.1160	Prob. F(6,21)	3.688541	F-statistic
0.2580	Prob. Chi-Square(6)	14.36719	Obs*R-squared
0.2386	Prob. Chi-Square(6)	7.993321	Scaled explained SS

اختبار التوزيع الطبيعي

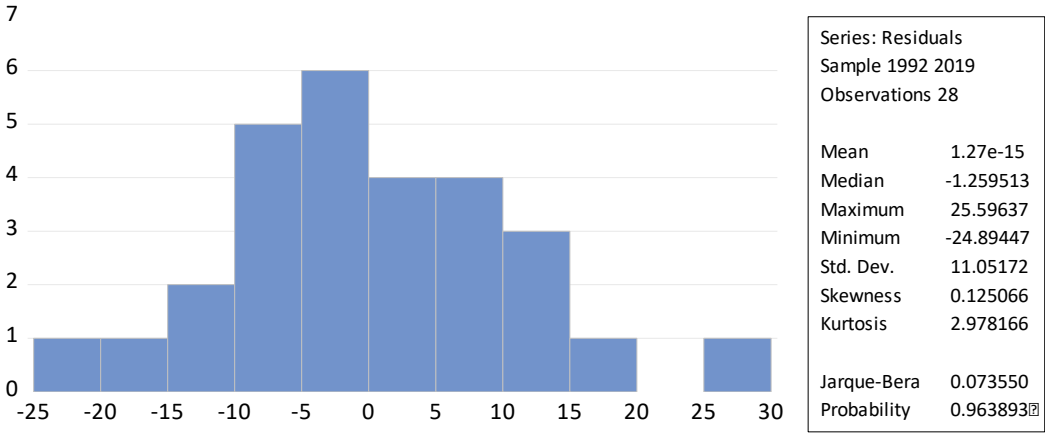

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews12**

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

4-3: تقدير العلاقات قصيرة وطويلة الاجل:

أ- تقدير العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM):

من خلال البيانات الواردة في الجدول (3-38) تشير معلمة تصحيح الخطأ CointEq (-1) كانت نتيجتها سالبة اذ بلغت (-1.197832) وهي معنوية عند مستوى (1%) وهذا يبين وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات المدروسة في الامد القصير، كما تبين معلمة تصحيح الخطأ ان حوالي (119.78%) من الاختلال في الاجل القصير في معدل التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنيه طويلة الاجل عندما يحدث اي تغير او صدمة في المتغيرات التفسيرية، وان المدة اللازمة للوصول الى التوازن في الاجل الطويل هي بحدود (25 يوما فقط)، ويتضح ان سرعة التكيف في النموذج كبيرة جدا ، وبناء على ذلك يتم قبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنيه قصيرة الاجل ورفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه قصيرة الاجل بين المتغيرات المدروسة.

ب- تقدير العلاقة طويلة الاجل وفق نموذج ARDL:

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، يتم الان قياس العلاقة طويلة الاجل وفق منهجية ARDL، فمن خلال بيانات الجدول (3-38) نلاحظ ان أثر التبعية الاقتصادية سالب معنوي من الناحية الاحصائية اذا بلغ Prop ما مقداره (0.0280) ، اما الانكشاف التجاري فكان لها تأثير معنوي أيضا ولكن موجب اذ بلغ Prop بنسبة (0.0374) ومن خلال ما سبق يتم رفض فرضية العدم التي تدعي عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل وقبول الفرض البديل.

5- خلاصة تحليل اثر السياسة التجارية على متغيرات مربع كالدور في الاقتصاد العراقي للمدة (1990- 2020) باستعمال نموذج ARDL:

تشير نتائج تقدير نماذج قياس اثر التبعية الاقتصادية والانكشاف التجاري على متغيرات مربع كالدور(البطالة، التضخم، رصيد ميزان المدفوعات للناتج ، التغيير في حصة الفرد من الناتج المحلي) في الاجل القصير ان اثر التبعية الاقتصادية ED معنوي سالب على التغيير في حصة الفرد من الناتج المحلي PGDP وهده النتيجة منطقية ، في حين لم يثبت اثر معنوي على متغيرات مربع كالدور الاخرى، بينما كانت معنوية الانكشاف التجاري EPS على كل من

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

البطالة U (وبمستوى ضعيف) والتضخم INF ، ولم تثبت معنوية متغيرات السياسة التجارية على متغيرات مربع كالدور الاخرى ، ويمكن القول ان اثر الانكشاف التجاري EPS على كل من التضخم والبطالة منطقيا بينما اثره على رصيد ميزان المدفوعات للناتج لا يتفق مع الاسس النظرية لأسباب قد تعود الى ريعية الاقتصاد العراقي في الاجل القصير.

اما في الاجل الطويل يتضح معنوية التبعية الاقتصاديةED على التضخم INF ورصيد ميزان المدفوعات للناتج BOP و التغيير في حصة الفرد من الناتج المحلي PGDP ولكن بإشارة (سالبة) في حين لم يثبت اثرا معنويا على البطالة U ، في حين كان اثر الانكشاف التجاري EPS معنويا وسالبا على التضخم INF ومعنويا وموجبا على رصيد ميزان المدفوعات للناتج BOP والتغيير في حصة الفرد من الناتج المحلي PGDP في حين كان لم يثبت اثرا معنويا على البطالةU ايضا في الاجل الطويل، ويشير تفسير اثر التبعية الاقتصادية ED التضخم INF رصيد ميزان المدفوعات للناتج BOP والتغيير في حصة الفرد من الناتج المحليPGDP على انه متوافق مع المنطق الاقتصادي الى حد ما.

وكانت معلمة تصحيح الخطأ (-1) CointEq سالبة ومعنوية لنماذج اثر متغيرات السياسة التجارية (التبعية الاقتصادية والانكشاف التجاري) على متغيرات مربع كالدور (البطالة، التضخم، رصيد ميزان المدفوعات للناتج ، التغيير في حصة الفرد من الناتج المحلي)، ويبين هذا وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات المدروسة في الامد القصير اي ان الاختلال في الاجل القصير في متغيرات مربع كالدور في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحها في المدة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الاجل عندما يحدث اي تغير او صدمة لبعض المتغيرات التفسيرية، ويتضح ان سرعة التكيف في النماذج مقبولة الى حد كبير .

وباختصار شديد لمجمل ما سبق فان اثر(التبعية الاقتصادية والانكشاف التجاري) باعتبارها متغيرات مستقلة على متغيرات مربع كالدور (البطالة، التضخم، رصيد ميزان المدفوعات للناتج ، التغيير في حصة الفرد من الناتج المحلي) باعتبارها متغيرات تابعة كان معنويا وفي الاجلين القصير والطويل لبعض المتغيرات دون الاخرى كما مذكور سلفا، وبمعلمات تصحيح سالبه (-1) CointEq سالبه بلغت (0.189%، 0.728%، 0.452%، %) على التوالي.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- تُعدَّ التجارية من السياسات المهمة في أي اقتصاد إذْ ما نظرنا إلى تأثيرها الفعال على المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن ثم فمن الضرورة بمكان إن تستخدم تلك السياسات لفهم آلية العلاقات بين مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية من أجل رسم سياسة اقتصادية ناجحة تحقق معدلات نمو مستدامة.

2- اختفاء ملامح السياسة التجارية والتي طغت عليها قرارات السلطة المالية قبل 2003 وجعلتها أداة لتنفيذ مصالحها من خلال إجراءات تخلو من المنطق الاقتصادي اما بعد 2003 فهي لا تتعدى مستوى الاملاءات والشروط التي وضعتها المنظمات والمؤسسات الدولية والتي أعقبت سياسة الباب المفتوح على مصراعيه دون أدني مستوى من الحماية، فضلاً عن اضعاف قدرتها بسبب اتجاه السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة والذي ساعدت على تشجيع النمط الاستهلاكي على حساب فضيلة الإنتاج مقابل سياسة نقدية انكماشية هدفت الى تحقيق الاستقرار السعري دون النظر اثار ذلك على الإنتاج الذي ارتفعت تكاليفه بسبب رفع قيمة الدينار وأضعف من قوته التنافسية في الأسواق الخارجية.

3- أدى تداخل عمل السياستين المالية والنقدية الى تهميش دورها في دعم الاقتصاد وتنويعه وعلية فلم يكن للتنسيق أهمية، إذْ لا توجد ترتيبات مؤسسية كافية تهيء قاعدة انطلاق مناسبة للتنسيق بين البنك المركزي والحكومة وكذلك فإن قنوات الاتصال بين السلطتين غير كافية، إذ اللجان المشتركة بينهما تعد قليلة جداً، ومن ثم فإنه لا يوجد برنامج واضح أو إطار رسمي للتنسيق في العراق، لكن بسبب انخفاض أسعار النفط بدأ التنسيق ينشط بين البنك المركزي والحكومة في سد عجز الموازنة العامة.

4- **في الجانب القياسي :** إن أثر مؤشرات السياسة التجارية (التبعية الاقتصادية والانكشاف التجاري) باعتبارها متغيرات مستقلة على متغيرات مربع كالدور (البطالة، التضخم، رصيد ميزان المدفوعات للناتج، التغيير في حصة الفرد من الناتج المحلي) باعتبارها متغيرات تابعة كان معنويا وفي الاجلين القصير والطويل لبعض المتغيرات دون الأخرى، وبمعلمات تصحيح سالبه CointEq (-1) سالبه بلغت (0.189%، 0.728%، 0.452%) على التوالي.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

التوصيات

1. تستلزم طبيعة الظروف الاقتصادية الراهنة في العراق التحول اتجاه أتباع قواعد استدامة السياسة المالية التي تضع قيوداً على مظاهر البذخ والاسراف والزيادات الكبيرة غير المبررة في الانفاق العام لا سيَّما الانفاق التشغيلي والاهتمام برسم سياسة مالية ذات رؤية استثمارية أكثر من كونها تشغيلية.
2. ضرورة أن يتم العمل على تنويع الاقتصاد العراقي والاهتمام بزيادة مصادر دخل والتمويل وتنويعها، وعدم الاعتماد على مصدر دخل واحد (قطاع النفط) الذي من شأنه ان يجعل الاقتصاد العراقي أسيراً لتقلبات أسعاره والأزمات الداخلية والخارجية ، ويتم ذلك من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية في إيجاد هذه المصادر وخاصةً الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل معالجة الاختلال الهيكلي وتنويع مصادر الدخل، وبناء قاعدة استثمارية رصينة تدعم القطاعات المنتجة وترفع من آليات انتقال أثار السياسات الاقتصادية لتحسين وضع مؤشرات الاقتصاد الكلي.
3. من اجل التأثير على مؤشرات الاقتصاد الحقيقي يستوجب العمل على تنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية وتفادي التضارب في أهداف كل منهما، وتوفير التسهيلات اللازمة للنهوض في الاقتصاد على النحو الذي يؤدي إلى مجابهة الضغوط التضخمية واستقرار أسعار الصرف نظراً للتأثير المتبادل بين السوق المالي والسوق الحقيقي.
4. ضرورة استغلال التعرفة الجمركية للسيطرة على تدفق السلع المستوردة غير المنضبط من اجل تشجيع المنتجات المحلية الزراعية والصناعية، ولتشديد الرقابة على السلع المستوردة من الخارج، وتفعيل نظام السيطرة النوعية عبر المنافذ الحدودية.
5. ضرورة ترشيد النفقات العامة ووضع الضوابط اللازمة في تغيير بنية الموازنة العامة لصالح الانفاق الاستثماري والذي يعد المصدر الرئيس لتنمية الناتج المحلي الإجمالي وتنويع القاعدة الإنتاجية والبنى الارتكازية بما يكفل توفير حاجة السوق من المنتجات السلعية والخدمية.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المصادر :

(1) طارق يوسف حسن جابر، **السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة**، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 39 –47.

(2) أمين رشيد كنونه، **الاقتصاد الدولي**، ط 1، مطبعة الجامعة، 1980 بغداد، ص 105.

(3) رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية**، ج1، دار الرضا للنشر والتوزيع، 2000، ص 276.

(4) عبد الرحمن يسري أحمد، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية المصرية للنشر، الإسكندرية، 2009، ص 228.

(5) مازن عيسى الشيخ راضي و خميس خلف موسى الفهداوي ، **التنمية الاقتصادية**، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 2000، ص 229.

(6) Nehme, G.Ensuring Effectiveness of Economic and Monetary Policies through Considering Economic Schools of Thought: Lebanon 1990-2010. Open Journal of Social Sciences Vol.2 No.4, April 2014, p:197.

(7) وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010 ، بغداد، 2011 ص 63 .

(8) عبد الكريم أبو هات ، العراق والنظام التجاري المتعدد الأطراف ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد(7) العدد الثالث لسنة 2005، ص 3 .

(9) صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة دراسة حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت مكتب الاردن والعراق. بغداد 2013، ص 8.

(10) نوري عبد الرسول الخاقاني وعلي خضير كريم ، تحرير التجارة الخارجية في العراق: الواقع، الآثار، الآفاق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة 10 المجلد 8 العدد31، 2014، ص 18.

(11) اديب قاسم شندي ، انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الاقتصاد العراقي . مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2 العدد11 ،2009، ص 8.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

(12) حالوب كاظم معلة، مروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد، العدد 88 ، المجلد 22 ، 2015 ، ص329

(13) Nancy Birdsall & Amar Hamoudi, Commodity Dependence, Trade, and Growth: When "Openness" is Not Enough, Center for Global Development Working Paper No. 7, Elsevier ,2007 , p2-32

(14) Rasheed, M. K., A. H. Salman, and S. A. Shaheed. "The effect of private and public consumption on economic exposure in Iraq during the period (2004-2018) by using (ARDL) model." International Journal of Innovation, Creativity and Change (2020).p89

(15) بسام الحجار ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، ط1 ، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ،عمان ، 2003 ، ص 242 .

(16) رنين يونس جاسم ، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في تحييد أثر الصدمات النفطية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق دراسة قياسية للمدة (1990-2019)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الكوفة ، 2022، ص154.

(17) Fung, Ka Yi. "How Economic Dependency Was Created Through the WTO: A Case Study of South Korea." Journal of Developing Societies 33.4 (2017): p469.

(18) عمر بن فيحان المرزوقي ، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الرشد ناشرون 2005 ، ص 8